جامعة الجيلالي اليابس –سيدي بلعباس –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

السنة الجامعية 2011-2012

الموضوع: الاستثمارات البترولية والاستثمارات المنجمية في الجزائر:

دراسة الجوانب القانونية والاقتصادية

رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم : تخصص قانون خاص فرع قانون اقتصادي

موجز :

تعد الاستثمارات في مجال البترول والغاز وفي قطاع المناجم من الاهتمامات الكبرى للجزائر نظرا لفعاليتها على القطاعات الأخرى ، فهي أكثر استيعابا لليد العاملة وتساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المؤدي بدوره إلى الرفع من المستوى المعيشي للمجتمع .

اعتمدت الجزائر منذ استقلالها على البترول لتمويل مشاريعها الصناعية ،الفلاحية والاجتماعية بصفة عامة ، لم تكن إمكانياتها المالية كافية للنهوض بهذا القطاع فاضطرت إلى اللجوء للمديونية .

النفط في الجزائر يعود لسنة 1956 تاريخ اكتشاف حقل حاسي مسعود ،أكبر حقول النفط في لصحراء الجزائرية .اكتشافات أخرى تمت بفضل سياسة الاستثمارات العمومية في المرحلة الأولى وتدخل رأسمال الأجنبي في المرحلة الثانية .

تصنف وكالة الطاقة الدولية الجزائر من حيث الاحتياط النفطي في المرتبة الخامسة عشر من بين الاحتياطات العالمية .هذه الاحتياطات النفطية المؤكدة في الجزائر لا توازي الاحتياطات دول الشرق الأوسط ودول الخليج بل تعطي للبلد ميزة وخصوصية في السوق العالمية للنفط للأسباب الآتية :

- فهي مصدر آمن بالمقارنة مع المصادر النفطية الموجودة في الشرق الأوسط .
- المركز الهام في الاوبيك بسبب نشاطها وانضباطها الملحوظين .
- الموقع الاستراتيجي للجزائر فهي قريبة من واربا مما يخفض من نفقات النقل ومدته .
- لها احتياطي ضخم من الغاز الطبيعي وهو أهم مصدر للطاقة في الحاضر والمستقبل
- ضخامة الاستثمارات في مجال المحروقات
- اهتمام الشركات النفطية العالمية المتزايد بما يجري في الساحة النفطية الجزائرية .

وصل إنتاج الجزائر في عام 2010 إلى مليون ونصف برميل من النفط. فالجزائر من بين البلدان التي تحظى بتقدير 150 مجموعة بترولية دولية حسب دراسة أعدتها إحدى الشركات البريطانية (فوغرو روبيرت ليميتد) وتعود هذه الوضعية ليس بسبب الخصوصيات السابقة الذكر فحسب وإنما إلى إمكانيات التنقيب والتقييم المشجع في مجال الخطر السياسي والحضور الكبير للمتعاملين الأجانب.

تشمل الاستثمارات كذلك مشاريع لتحسين نسب الاسترجاع في حقول البترول وتطوير حقول الغاز. يتوقع أن تصل الاستثمارات في هذه المشاريع إلى 60 أو 70 مليون دولار ، الغاية منها ارتفاع الطاقة الإنتاجية.

تفيد الإحصائيات الخاصة لصادرات المحروقات الجزائرية بأن مبيعات الغاز تمثل 40 % ، والبترول 35 % فيما تشكل مشتقات البترول 25 % . تحقق هذه الصادرات مجموع إيرادات بمقدار 52 مليون دولار سنويا تقريبا .

هذه المعطيات تدفع إلى التطرق لورقة الغاز الطبيعي التي تدعم الموقع الجيوستراتيجي للجزائر في المنطقة وتزيد من اهتمام الشركات النفطية والغازية العالمية بما في ذلك الأمريكية بسوق النفط الوطنية .

تحتل الجزائر المركز الثاني من بين منتجي الغاز الطبيعي في إفريقيا بعد نيجيريا والمركز الثالث على المستوى العالمي . يبلغ احتياطها من الغاز الطبيعي أكثر من 160 تريليون مترمكعب . تكمن أهمية الغاز الطبيعي في استعماله لإنتاج الكهرباء وتصل النسبة في هذا المجال إلى 30 % .تعكف الجزائر على الرفع من قدراتها التصديرية لأوربا والولايات المتحدة من خلال إقامة أنبوبين (ميد غاز) ، الأول في اتجاه اسبانيا، فرنسا وألمانيا وينطلق من مدينة بني صاف .الثاني نحو ايطاليا ويزود أوربا الوسطى وأوربا الشرقية .

هذه المعطيات الطاقوية تجعل من الجزائر فاعل هام في سوق الطاقة الدولية وتساعدها على التفاوض لمعالجة العديد من القضايا الاقتصادية والسياسية رغم ذلك لم تتمكن من الانخراط في المنظمة العالمية للتجارة .هذه المنظمة تريد من الجزائر أن تفتح سوقها للطاقة على المنافسة الحرة من الداخل والخارج في مجالات البحث ، التنقيب ، الاستغلال ، النقل ثم التسويق كما تطلب أن تكون الأسعار المطبقة في السوق الداخلية مشابهة لتلك التي يدفعها المستهلك الغربي بصفة عامة عملا بمبدأ المساواة بين المستهلكين في حين ترفض السلطات العمومية هذه الشروط وتطالب باستبعاد قطاع المحروقات من مجال مفاوضات .

لا يمكن تصور المستقبل الطاقوي في الجزائر بصورة محددة لكن يمكن القول أن الطاقة قطاع استراتيجي يجب تسييره بحكمة ومسؤولية للتفكير في الأجيال المستقبلية .الاستهلاك المفرط للبترول والغاز يقلل من قدرات التصدير مما يؤدي إلى تراجع مداخيل الدولة من العملة الصعبة .إن ثلث الكميات المنتجة توجه حاليا للاستهلاك المحلي أما النسبة الباقية (ثلثين) فيتم تصديرها .

رغبة منها في رفع الإنتاج وتوسيع مجال تدخلها في ميدان البترول واستعمال الطرق الجديدة شرعت الشركة الوطنية للمحروقات في التعامل مع الشركات النفطية العالمية الكبرى في جميع مراحل الإنتاج.في هذا الصدد صدر قانون رقم 07/05 المؤرخ في 28 / 04 / 2005 الذي يؤكد سياسة الانفتاح الاقتصادي التي انطلقت منذ عام 1980 وعلى إثره أبرمت الشركة لوطنية للمحروقات عدة عقود شراكة مع عدد كبير من المتعاملين الاقتصاديين.

من أهداف قانون 07/05 المؤرخ في 28 / 04 / 2005 الارتقاء بالجانب البشري بتكوينه وتحديث وسائل عمله .تم إنشاء وكالتين لضبط وتثمين المحروقات هدفهما تسيير القطاع مع مراعاة متطلبات الصحة ،الأمن الصناعي ، البيئة والوقاية من المخاطر الكبرى . اللجنتين المذكورتين تقومان بدراسة طلبات منح امتياز النقل بواسطة الأنابيب ، تقديم توصيات إلى الوزير المكلف بقطاع المحروقات ، ترقية الاستثمار في مجال البحث والاستغلال ، تسليم رخص التنقيب ، طرح المناقصات على المنافسة وتقييم العروض ، منح مساحات البحث والاستغلال ، إبرام العقود ،متابعتها ومراقبتها بصفتها طرف متعاقد. تقوم الوكالتين أيضا بتحديد وجمع الإتاوات وإعادة دفعها للخزينة العمومية .

إن قانون المحروقات الصادر في 28 / 04 / 2005 قد قطع شوطا هاما على المستوى الداخلي وفي إطار المعاملات مع المستثمرين الأجانب وهذا بالنظر إلى الأرقام المسجلة على مستوى وزارة الطاقة والمناجم بخصوص الاستثمارات المنجزة والاستثمارات المسجلة.

المناجم لم تبقى بعيدة عن اهتمامات الدولة فخصت هي الأخرى بقانون جديد يرمي إلى تجنيد الإمكانيات المادية والبشرية لاستغلال المناجم في عدة مواقع بعد تراجع احتياطات الجزائر من البترول وتزايد حاجيتها من العملة الصعبة المخصصة لتمويل المشاريع وتدعيم النمو الاقتصادي بصفة عامة .

جاء القانون رقم 01/10 المؤرخ في 04/ 07 / 2001 الذي يهدف إلى تحديد الإطار القانوني للأنشطة المنجمية .فهو يركز على مكونات الثروة المعدنية وخصائص النشاطات المنجمية مثل عمليات البحث الاستكشاف الاستغلال وأجهزة التسيير .

يستثني القانون 10/ 01 المؤرخ في 04 / 04/ 2001 من النشاطات المنجمية الهيئات العمومية والمرافق العمومية التابعة للدولة فتكون تلك الأنشطة خاضعة للقانون التجاري .يميز القانون بين السند المنجمي للبحث والسند المنجمي الخاص بالاستغلال .الأول منقول ويخضع للقانونين المدني و التجاري والثاني يعد بمثابة حق عقاري يمكن التصرف به كعقار لكنه منفصل عن ملكية الأرض .

تتولى الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية في ظل القانون المذكور متابعة تنفيذ السندات والرخص المنجمية ، تسيير الاتفاقيات لحساب الدولة مع إعداد الملفات المتعلقة بعروض المنح وتعليق السندات المنجمية وسحبها ، الإشراف على النشاطات المنجمية والتنسيق بينها ، مساعدة المستثمرين في تنفيذ مشاريعهم وتحديد المساحات المنجمية ، الترويج للمناطق ذات القدرات المعدنية ، التشجيع والمساهمة في تأطير الحرف المنجمية وتشجيع استغلال المناجم الصغيرة والمتوسطة .

الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية تقوم بإنجاز الخرائط الجيولوجية وإنشاء بنك وطني للمعطيات الجيولوجية وتنجز كل الدراسات في مجال تخصصها .

عولت الحكومات المتتالية على قطاع المحروقات لبناء الاقتصاد الوطني .الموارد من العملة الصعبة الناجمة عن مبيعات البترول سمحت بتمويل مخططات تنموية نسب نجاحها تتفاوت من مخطط لآخر ومن مرحلة زمنية لأخرى .

كانت الصناعات متنوعة ومنتوجاتها كافية لسد حاجيات المجتمع إلى غاية سنة 1980 أين ارتفع الطلب على الاستهلاك بسبب ارتفاع عدد السكان فظهرت مرحلة الركود .السلطات العمومية كانت واعية بالصعوبات الاقتصادية الحاضرة والمستقبلية فأرادت أن تنوع صادراتها بتعبئة القطاع المنجمي ليكمل قطاع المحروقات الذي وصل إلى مرحلة الإرهاق .

الإشكالية المطروحة هي هل يمكن الاعتماد على القطاعين ، البترولي والمنجمي بصورة مستمرة في مواصلة بناء الاقتصاد الجزائري ام هناك رؤية مستقبلية للدخول في مجال الطاقات المتجددة سواء بالشكل المستقل أو عن طريق الشراكة الدولية . فالمشاريع المعروضة من قبل المتعاملين الأجانب (فرنسا ، اليابان وألمانيا) لتوليد الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية تبين مدى توفر الجزائر على مقومات التطور في هذا المجال .

الاستثمارات في مجال الطاقات ، الشمسية ، الذرية والرياح هي موضوع تجارب حاليا من قبل متعاملين جزائريين وأجانب مما يؤكد التوجه الجديد للسياسة الطاقوية في الجزائر .

المترشح :دهار محمد